

المؤشرات الاقتصادية تشير إلى اتجاه أمريكا نحو تباطؤ اقتصادي

«الوطني»: الصراع يحثد بين التضخم ومخاوف الركود العالمي

اقتصاد الولايات المتحدة يشهد ركوداً «تقنياً» بعد انكماش الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني على التوالي
ارتفاع أسعار السلع الأساسية وضعف الين ساهم في دفع الأسعار للارتفاع في اليابان

مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي الصادر عن البنك المركزي الياباني ومؤشر طوكيو لأسعار المستهلكين، أفضل مما كان متوقعا ومقارنة بنتائج الشهر السابق. حيث ارتفع الإنتاج الصناعي في يونيو بنسبة 8.9 في المئة، فيما بعد أسرع وتيرة منذ أكثر من تسع سنوات في ظل تخفيف الصين لتدابير احتواء تفشي فيروس كوفيد-19. إلا أن مبيعات التجزئة كانت أضعف من المتوقع في يونيو مقارنة بمستويات العام السابق، إذ ارتفعت بنسبة 1.5 في المئة. كما ظل معدل البطالة دون تغيير في يونيو عن الشهر السابق وظل مستقرا عند مستوى 2.6 في المئة.

في حين أظهرت المؤشرات أن ديناميكيات الأسعار في اليابان أكثر هدوءا من الغرب، إلا أنها تشير أيضا إلى اتجاه التضخم نحو الارتفاع، مما يعزز من إمكانية استمرار ارتفاع الأسعار وما لذلك من تأثيرات محتملة على السياسات. وفي الوقت الحالي، يبرز موقف بنك اليابان المخالف لنظراته من بين البنوك المركزية الرئيسية الأخرى التي تسارع في رفع أسعار الفائدة. ويواصل حاكم بنك اليابان هاروهيكو كورودا التأكيد على أن نمو الأسعار المستدام، من خلال رفع الأجور، هو شرط أساسي للنظر في أي تعديل لموقف التيسير الحالي.

وانتعش الين على خلفية إمكانية تباين السياسات النقدية للاحتياطي الفيدرالي وبنك اليابان بعد ضعف البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة والموقف الأقل تشديدا مقارنة بسياسات الاحتياطي الفيدرالي. وابتعد الين الياباني عن أدنى مستوياته المسجلة مؤخرا، إذ أنهى تداولات الأسبوع عند مستوى 133.19.

استراليا تتنفس الصعداء

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في أستراليا بنسبة 1.8 في المئة على أساس ربع سنوي (6.1 في المئة على أساس سنوي)، أي أقل من التوقعات التي أشارت إلى ارتفاعه بنسبة 1.9 في المئة على أساس ربع سنوي (6.3 في المئة على أساس سنوي). إلا أن قراءة متوسط مؤشر أسعار المستهلكين، وهو مقياس التضخم الأساسي الذي يفضلته الاحتياطي الأسترالي، ارتفع بنسبة 4.9 في المئة مقابل 4.7 في المئة، والتي تعتبر أعلى قراءة يتم تسجيلها منذ عام 2003. وكشف التقرير عن ارتفاع التضخم بنسبة 8 في المئة على أساس سنوي نتيجة لتزايد أسعار الوقود والمواد الغذائية، كما ارتفع معدل تضخم الخدمات الذي يشمل الإيجارات والمرافق العامة ومراكز التجميل بنسبة 5.3 في المئة. ونمت مبيعات التجزئة في يونيو بنسبة 0.2 في المئة، بمعدل نمو أقل من نسبة 0.5 في المئة المتوقعة، ومقارنة بمكاسب الشهر السابق البالغة 0.9 في المئة.

وتشير البيانات إلى أن قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم لم يؤثر سلبا بعد على الإنفاق الاستهلاكي.

وتماثل أداء الدولار الأسترالي على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأساسية وضعف الدولار الأمريكي، على الرغم من ضعف قراءة مبيعات التجزئة والتباطؤ الاقتصادي بصفة عامة. وتراجع الدولار الأسترالي ما بين 0.69 و0.70 قبل أن ينهي تداولات الأسبوع مغلقا أعلى قليلا عند مستوى 0.6987.

أصداء ضعف الدولار تحفز الأسعار

تشير التوقعات إلى أن أزمة الغاز المحتملة في أوروبا والتي قد تشجع على المزيد من التدفقات على النفط في سوق تنسم بشح الإمدادات بالفعل، إلى جانب إمكانية تباطؤ وتيرة رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. وأنهى خام غرب تكساس الوسيط تداولات الأسبوع مرتفعاً ب وصولاً إلى 98.62 دولار أمريكي للبرميل، في حين وصل سعر مروج خام برنت إلى 103.97 دولار أمريكي للبرميل.

وساهم تراجع عائدات سندات الخزنة الأمريكية على خلفية تراجع الدولار في انتعاش الذهب هامشياً، لينهي تداولات الأسبوع مرتفعاً بنسبة 2.68 في المئة، ووصولاً إلى 1,765.94 دولار للأوقية. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، إلا أن الملاذ التقليدي ما يزال يتجه نحو خسارة شهرية رابعة على التوالي حيث تساهم مرونة الدولار وارتفاع أسعار الفائدة في إضعاف جاذبية المعدن الثمين. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي ضعف النمو الاقتصادي في الأسواق الكبرى مثل الصين والهند إلى إضعاف الطلب على الحلبي الذهبية هذا العام، وفقا لمجلس الذهب العالمي، مما يساهم في عدم استقرار الأسعار.



■ الأسعار في اليابان تواصل ارتفاعها

1.02. وأدت أحدث مجموعة من البيانات التي عصفت بالتوقعات إلى حماية اليورو من المزيد من الانخفاض، حيث أنهى تداولات الأسبوع 1.0222.

مسار سياسي واقتصادي للمضي قدماً

يواصل التضخم صعوده الجنوني قبيل الاجتماع القادم لبنك إنجلترا المقرر عقده هذا الأسبوع. حيث ارتفع مقياس التضخم لدى اتحاد تجار التجزئة البريطاني إلى 4.4 في المئة في يوليو مقابل 3.1 في المئة في يونيو، فيما يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ عام 2005. وارتفع معدل تضخم المواد الغذائية بنسبة 7 في المئة عن مستويات العام الماضي، بوتيرة أكثر حدة مقابل 5.6 في المئة في يونيو مسجلاً أكبر قفزة منذ العام 2009. وارتفع معدل التضخم للسلع غير الغذائية بنسبة 3 في المئة. وارتفع معدل تضخم الأسعار بسبب اضطرابات سلسلة التوريد، وتزايد تكاليف الإنتاج والشحن، واستمرار أزمة أوكرانيا.

وتضيف النتائج إلى التحديات التي تواجه بنك إنجلترا، الذي رفع أسعار الفائدة إلى 1.25 في المئة حتى الآن لكبح جماح التضخم. كما يساهم ذلك في تعزيز الجدل بين المتنافسين لخلافة بريس جونسون كرئيس للوزراء، وهما ليز تروس وريشي سوناك، حيث يناقشان كيفية تخفيف الضغوط عن المستهلكين. وكثف الزعيمان هجمتهما على البنك المركزي، منتقدين كيفية مكافحة التضخم. وفي ظل مواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية، صمد الجنبه الأسترليني فوق مستوى 1,210 قبل اجتماع بنك إنكلترا، وأنهى تداولات الأسبوع مرتفعاً بنسبة 1.02 في المئة عند مستوى 1.2169.

آسيا والمحيط الهادئ

اتخذ بنك الشعب الصيني مسار حذر لتيسير السياسات النقدية هذا العام حيث أدت الزيادات الشديدة التي أقرها الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة إلى توسيع فجوة سياسته النقدية مع الولايات المتحدة ودفع التدفقات النقدية إلى الخارج. وفي ظل الإبقاء على معدلات القروض متوسطة الأجل لمدة عام دون تغيير عند مستوى 2.85 في المئة، قام البنك بضخ السيولة عن طريق تحويل أكثر من تريليون يوان (158 مليار دولار) هذا العام وتقليل الاحتياطي الإلزامي للبنوك.

وعلى الرغم من كمية السيولة المتدفقة داخل النظام المصرفي الصيني، إلا أن الإقبال على القروض ما يزال ضعيفا. إذ انخفض سعر الفائدة لليلة واحدة في التعاملات بين البنوك في الصين إلى أقل من 1 في المئة، مسجلاً أدنى مستوياته منذ يناير 2021. ووفقا لمسح أجراه بنك الشعب الصيني، انخفض إجمالي الطلب على القروض في الربع الثاني من العام إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ عام 2016. وهذا يؤكد مدى الصعوبات التي تواجهها الصين في تعزيز النمو الاقتصادي.

اليابان: التعافي الاقتصادي يوفر بعض الارتياح

واصلت الأسعار في اليابان ارتفاعها مع تزايد أسعار السلع الأساسية وضعف الين الياباني مما يجبر الشركات على تحميل المستهلكين ارتفاع التكاليف. وكشف أحدث تقرير صادر عن بنك اليابان زيادة أسعار الخدمات بنسبة 2 في المئة في يونيو مقارنة بمستويات العام السابق، بصدارة قطاعات النقل والخدمات البريادية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بارتفاع أسعار الوقود. وجاءت قراءة اثنين من مؤشرات أسعار المستهلك، وهما

أسرع بكثير من توقعات تسجيل نمو بنسبة 0.4- في المئة، فيما يعزى إلى حد كبير إلى تزايد طلبيات طائرات الدفاع، إلا أن الطلبات الأساسية كانت قوية أيضاً بنسبة 0.5 في المئة مقابل 0.2 في المئة المتوقعة. وتجاوز مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، مقياس التضخم المفضل للاحتياطي الفيدرالي، كافة التوقعات بارتفاعه بنسبة 0.6 في المئة على أساس شهري (6.8 في المئة على أساس سنوي) مقارنة بتوقعات نموه بنسبة 0.5 في المئة و0.3 في المئة الشهر السابق. وكان معدل نمو التضخم على أساس سنوي هو الأعلى منذ 40 عاما، مما دفع وشجع الاحتياطي الفيدرالي للتحرك بقوة أكبر لمواجهة التضخم مع استمرار ضغوط الأسعار.

ديناميكيات تحرك الدولار

أدت تعليقات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول حول اتباع نهج أكثر حذرا مع التركيز على البيانات إلى تراجع عائدات سندات الخزنة الأمريكية، مما أدى إلى تزايد الضغوط على الدولار. وشهدت الأسهم نموا ملحوظا وأنهت تداولات الأسبوع في المنطقة الخضراء، على خلفية التراجع الكبير لعائدات السندات والتباطؤ المحتمل لتوتيرة رفع أسعار الفائدة الذي من شأنه أن يخفف الضغوط على الشركات. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع متراجعا عند مستوى 105.903.

الركود يترك أبواب أوروبا

تزداد الأفاق الاقتصادية في منطقة اليورو سوءاً يوما بعد الآخر، حيث يطارده الارتفاع القياسي لمعدلات التضخم المستهلكين وتتصاعد التهديدات الخاصة بإمدادات كل شيء من الغاز الطبيعي الروسي إلى مكونات التصنيع. وتشير التراجعات الحادة لاستطلاعات الثقة إلى تراجع أداء الشركات وانخفاض إنفاق المستهلكين بوتيرة سريعة، فيما تشير التوقعات إلى ظهور المزيد من المشاكل في المستقبل.

كما تلقي المخاوف المتعلقة بأزمة الطاقة بظلال كثيفة على المعنويات الهشة، بالإضافة إلى الحرب في أوكرانيا واختناقات العرض المستمرة بسبب اضطرابات سلاسل التوريد. وفي إطار توقع الاتحاد الأوروبي واستعداده لمواجهة انقطاع الإمدادات من روسيا بالكامل، تم التوصل إلى اتفاق لخفض استخدام الغاز الطبيعي بنسبة 15 في المئة بعد أن أعلنت روسيا الأسبوع الماضي عن خفض عمليات التسليم بنسبة 20 في المئة نظرا لأعمال صيانة خطوط الأنابيب. وارتفعت أسعار الغاز أكثر من الضعف منذ بداية يونيو وباكثر من 10 في المئة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتعرّيش الإنتاج الصناعي للخطر.

ومما يزيد من تعقيد الأمور، أن النمو الاقتصادي في المنطقة يأخذ اتجاهات متفارقة، حيث أنه على الرغم من ركود الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، أكبر اقتصاد على مستوى أوروبا، سجلت كل من إسبانيا وفرنسا نموا في الربع الثاني من العام بدعم من تدفق السياح بعد رفع عمليات الإغلاق. وما يسلط الضوء على الصعوبات المستمرة، وصل التضخم إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، حيث وصل إلى 8.5 في المئة في ألمانيا و10.8 في المئة في إسبانيا و6.1 في المئة في فرنسا.

وعلى مدار فترة تراجعه مؤخرا، شهد اليورو أسبوعاً متقلبا وتناوب ما بين الارتفاع والتراجع بين 1.01

الاحتياطي الفيدرالي يصعد الضغوط على الاقتصاد الأمريكي بعد رفع سعر الفائدة 75 نقطة أساس للمرة الثانية على التوالي لكبح التضخم

أوروبا على شفا الركود في ظل استمرار تزايد ضغوط الأسعار على نطاق واسع وأزمة طاقة تلوح في الأفق

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قرر رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس للمرة الثانية على التوالي في اجتماع يوليو، ليرتفع بذلك سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى نطاق يتراوح ما بين 2.25 في المئة و2.50 في المئة. وبذلك يكون الاحتياطي الفيدرالي قد رفع سعر الفائدة خلال شهري يونيو ويوليو بنحو 150 نقطة أساس – مما يعد أكثر الخطوات المتتالية صرامة منذ حقبة مكافحة الأسعار في أوائل الثمانينيات. وعلى عكس الارتفاع الأخير بمقدار 75 نقطة أساس الذي تم تطبيقه في يونيو، فقد تم إقرار هذه الخطوة بإجماع صانعي السياسة في الاحتياطي الفيدرالي. وفي الوقت الحالي، وصلت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى نفس المستويات التي طبقتها الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2018-2015، والتي استغرقت في ذلك الوقت ثلاث سنوات للوصول إليها على عكس هذه المرة التي استغرقت خمسة أشهر فقط نمت جميعها خلال عام 2022.

وخلال المؤتمر الصحافي الذي أعقب القرار، أشار الاحتياطي الفيدرالي إلى أن بعض «المؤشرات الأخيرة للإنفاق والإنتاج تراجعت»، مشيراً إلى بعض البيانات الضعيفة التي ظهرت مؤخرا. إلا أن بيان الاحتياطي الفيدرالي أكد التزامه القوي بإعادة التضخم إلى المستويات المستهدفة والبقاء متيقظا لمخاطر التضخم. وفي خطوة غير متوقعة، لم يقدم المسؤولون إرشادات واضحة بشأن حجم أو نطاق الخطوة التالية كما فعلوا في اجتماع يونيو. وبدلاً من ذلك، سيتم وضع السياسة النقدية على أساس البيانات المتوفرة لكل اجتماع على حدة. وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول: «في حين أن زيادة كبيرة أخرى غير معتادة قد تكون مناسبة في اجتماعنا المقبل، فإن هذا قرار سيعتمد على البيانات التي نحصل عليها خلال الفترة الممتدة بين الاجتماعين». كما عارض باول افتراضات الركود، مشيراً إلى الأداء الجيد لسوق العمل.

إشارات مختلطة لتوجهات الركود

ما تزال حالة التضخم سيئة في الولايات المتحدة بعد أن قفزت معدلاته إلى 9.1 في المئة في يونيو، مما أضعف مستويات الثقة وأجبر الاحتياطي الفيدرالي على مواصلة رفع أسعار الفائدة لكبح جماح الطلب. وفي الوقت الحالي، يجد مجلس الاحتياطي الفيدرالي نفسه في مواجهة معضلة اتخاذ القرارات المناسبة في ضوء ارتفاع معدلات التضخم بدرجة كافية لاستمرار الضغوط بما يستدعي مواصلة السياسات النقدية المتشددة، إلا أن المؤشرات الاقتصادية بصفة عامة تشير إلى أن الولايات المتحدة تتجه نحو تباطؤ اقتصادي.

من جهة أخرى، تراجعت معدلات ثقة المستهلك في الولايات المتحدة للشهر الثالث على التوالي إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ فبراير 2021، مما عزز التعليقات الأخيرة التي صدرت عن المؤسسات الأمريكية الكبرى بأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والبنزين يوجه ميزانيات المستهلكين نحو شراء الضروريات فقط، ولا يترك مجالا للمشتريات الاستهلاكية الأخرى. وأدى ارتفاع أسعار المنازل بالتزامن مع زيادة معدلات الرهن العقاري إلى تزايد الضغوط على مبيعات المنازل الجديدة للمرة الخامسة هذا العام، إذ تراجعت إلى أدنى مستوياتها المسجلة في عامين مما يعكس تباطؤ أداء السوق وذلك في ظل وصول متوسط معدل الرهن العقاري لمدة 30 عاما إلى نحو ضعف مستوياته المسجلة قبل عام من ارتفاع أسعار الفائدة.

شهد الاقتصاد الأمريكي ركوداً «تقنياً» بعد انكماش الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني على التوالي بمعدل 0.9 في المئة على أساس سنوي بعد تراجعه بنسبة 1.6 في المئة مقارنة بالربع السابق. وتباطأت وتيرة نمو الاستهلاك الشخصي، والذي يعد الجزء الأكبر من الاقتصاد، مقارنة بالفترة السابقة وارتفع بنسبة 1 في المئة. كما تقدم عدد أقل من الأمريكيين للحصول على طلبات إعانة البطالة الأسبوع الماضي، مع انخفاض المطالبات للمرة الأولى في أربعة أسابيع من 261 ألف إلى 256 ألف طلب. إلا أن المعدل ما يزال ثابتاً بالقرب من أعلى مستوياته المسجلة في ثمانية أشهر، مما يشير إلى تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد.

في المقابل، ظل الاستثمار في أنشطة الأعمال قوياً في الربع الثاني من العام الحالي. إذ ارتفعت طلبيات السلع المعمرة الأمريكية بنسبة 1.9 في المئة في يونيو، مما يعتبر



■ ركود الاقتصاد الأمريكي



■ الاقتصاد الأسترالي يتنفس الصعداء